



جامعة القاهرة فرع الفيوم كلية دار العلوم

مجلة كلية دار العلوم

[دورية علمية محكمة نصف سنوية]

العدد الثالث عشر يونيو ٢٠٠٥م

اقتراح تشكيل مجلس إدارة مجلة الكلية

رئيس المجلس: أ.د/ إبراهيم معمد إبراهيم صفر - عميد الكلية رئيس التحرير: أ.د/ حساء البعبي البعبساوي - وكيل الكلية

محلس نحرير المجلة

۱ — ا.د / زينب عبد المجيد رضوان.

٢- ١.د / محمد صلاح الدين مصطفي

۳- ۱.د / مابر محمد دیاب حسین.

٤- ا.د/ محمد حسن عبد الله.

٥- ا.د/ محمد عبد الله عفيفي .

٦ - ١.د / أبو القاسم أحمد رشوان.

٧- ١.د/ شوقي علي محمد.

الأعداد الفني

أ/ أحمد سيد عوض مدير إدارة الكلية

أ/ ماجد على عبد السميع رئيس العلاقات الثقافية

.

كلمة العدد

إليك أيها القارئ المتخصص فى العلوم العربية والدراسات الإسلامية العدد الثالث عشر من هذه الدورية لعام ٢٠٠٥م، وهو يحوى أبحاثا علمية محكمة تسد فراغا فى مجال البحث العلمي، لأساتذة وباحثين من الجامعات المصرية والعربية.

وإذ أننا نحرص كل الحرص على أن يستمر عطاء هذه المجلة، وان تظل منبرا علميا في منظومة الدوريات العلمية التصدرها الكليات المختلفة، وان تؤدى دورها في التنوير والإبداع في مجتمعنا العربي.

وهذه البحوث فإنها لتؤكد أن العطاء العلمي مستمر، وأن أقلام الباحثين لم تنضب، و يتجلى فيها التواصل بين الأجيال المختلفة.

كما أن البحوث التى تتعلق بالدراسات العربية أو العلوم الإسلامية فى هذه المجلة تشير إلى تنوعها وجدتها، والتى تظهر أيضا جهد الباحثين وإخلاصهم للبحث العلمى.

والله الموفق...،،،،

عميد الكلية أ.د/ إبراهيـــم صقــــر



القواعد الخاصة بإصدار المجلة العلمية

تتبع قواعد النشر فيما تسير عليه بعض الكليات الجامعية وهي كالتالي:

- النشر بهذه المجلة البحوث والدراسات والمقالات التي تتميز بالإضافة والجدية؛ وتسهم في التقدم المعرفي للإنسانية؛ كما تنشر ملخصات الرسائل الجامعية المجازة وتقارير المؤتمرات؛ الندوات؛ الحلقات الدراسية؛ وعروض الكتب في مجالات الآداب واللغات والإنسانيات والعلوم الاجتماعية.
- ٧. يقدم الباحث البحث المراد نشره بالدورية منسوخا بالحاسب الآلي باستخدام برنامج win word 2000 بخط simplified بنط ١٤؛ ومقاس الصفحة ١٤ × ٢١ سم ؛ ويقدم البحث مخزنا على أسطوانة كمبيوتر C.D ؛ بالإضافة إلى نسخة مطبوعة على الورق مقاس A4 وتقدم الإشكال التوضيحية والخرائط مرسومة بالحبر الشيني على ورق الرسم أو مطبوعة بالحاسب الآلي.
- ٣. يتراوح طول العمل المقدم للنشر بين خمس عشر صفحة وثلاثين صفحة.
- ٤. تقدم البحوث والدراسات العربية مصحوبة بملخص (abstVact) باللغة نفسها في حدود عشرة اسطر ؛ وآخر باللغة الانجليزية بالطول نفسه ، أما البحوث والدراسات غير العربية فتقدم مصحوبة بملخص بنفس المواصفات السابقة باللغة الأصلية ،وملخص واف باللغة العربية .
 - ٥. ترتب الهوامش والتعقيبات التفصيلية بترقيم موحد في نهاية العمل.
 - ٦. يراعى في إعداد قائمة المراجع ما يلى :

- * تسجيل أسماء المؤلفين أو المحققين أو المترجمين أو المراجعين ، متبوعة بعنوان الكتاب ، ثم مكان النشر ، ثم اسم الناشر ، ثم تاريخ النشر (مع بيان الطبعة) .
- * مقالات الدوريات تبدأ باسم صاحب المقال ثم عنوان المقال ، ثـم اسم الدورية ، ثم رقم المجلد والعدد وتاريخه ، ثم أرقام الصفحات التى يقع فيها المقال .
- ٧٠ يرد عنوان البحث في رأس الصفحة الأولى متبوعا باسم المؤلف مقرونا
 بوظيفته وجهة عمله أو عنوانه البريدي .
- ٨. يعرض البحث المقدم للنشر على عدد من المحكمين تختارهم هيئة التحرير من الأسانذة المرموقين في مجال التخصص بصورة سرية وتتحدد إمكانية قبول نشر البحث أو إعادته للباحث ، لإجراء التعديلات والتصويبات الضرورية قبل النشر بناء على التقارير العلمية للمحكمين .
- ٩. يشترط ألا يكون العمل المقدم قد سبق نشره ، أو قدم للنشر في أية جهة أخرى ، ويكتب الباحث تعهدا بعدم تقديمه للنشر في اى جهة أخرى بعد قبوله للنشر بالمجلة .
- 1 . لايجوز إعادة نشر محتويات هذه المجلة الإبعد الحصول على إذن كتابى بذلك من هيئة التحرير.
 - ١١٠ لا ترد أصول الأعمال المقدمة للمجلة سواء قبلت أولم تقبل.
- 1 1. يحصل صاحب البحث المقبول للنشر على ١٠مستلات من بحثه بالإضافة إلى نسخة من الدورية .
- 1 . يساهم الباحث في رسوم التحكيم والمصاريف الإدارية وذلك على النحو التالى :

- (أ) أعضاء هيئة التدريس بالكلية (بالكليات الجامعية الأخرى) . . ٤ جنيها
- (ب) أعضاء هيئة الندريس من أقطار الوطن العربي الأخرى ٢٠٠ دولار
- (ج) على أن لايزيد عدد صفحات البحث عن أربعين صفحة وكل صفحة زائدة بعد ذلك يسدد عنها عشرة جنيهات.
- ١٤. توجه جميع المراسلات الخاصة بالنشر في المجلة إلى سكرتير تحرير المجلة -وكيل الكلية للدرسات العليا والبحوث -كلية دار العلوم .
 - ١٥. الآراء الواردة في المجلة تعبر عن وجهات نظر أصحابها .

((ظاهرة التخلص من التقاء الساكنين)) بين القدماء والمحدثين

إعداد الدكتور /

عيامر صلاح محمد

جامعة قناة السويس- كلية التربية بالعريش قسم اللغة العربية

التمهيد:

الحمد لله الدي نور بكتابه القلوب ، وأنزله في أوجز لفظ وأعجز أسلوب ، سبحانه بقدرته تحريك كل ساكن وتسكين كل متحرك ، والصلاة والسلام على حبيبه ومصطفاه سيدنا محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم) وبعد:

هذا بحث أخلصت فيه النية ، وحررته من شوائب الهوى وسألت الله فيه التوفيق .

ما كان لأحد أن ينكر ما بذله علماؤنا القدماء الأجلاء من جهد وفير في سبيل إرساء قواعد لغتنا العربقة ، فإذا ما تبين لنا أن ثمة قصوراً أو إخفاقًا قد اعتراهم في توضيح أو تفسير بعض القضايا اللغوية؛ فربما يرجع ذلك إلى عدم توفر الوسائل الحديثة والتقنيات العالية التي هي متوفرة الآن لعلمائنا المحدثين ، حيث إن القدماء قد بنوا نظرياتهم على الملاحظة الذاتية التي لم يكن متوفراً لديهم سواها في ذلك الوقت ، وبالرغم مسن ذلك فقد خلفوا لنا تراثاً زاخراً بالعديد من القضايا التي يمكن مناقشتها في ضيوء الدراسيات الحديثة ، وإعادة صياغتها من جديد لتأخذ مكانها في مجال الدرس اللغوي الحديث . وبناءً على ما تقدم فقد وقع اختياري على إحدى الظواهر التي أثارت حفيظة علمائنا المعاصرين وأصبحت محل دراسة ونقاش.

فموضوع البحث عن ظاهرة خصت بها العربية دون غيرها ، وهي ظاهرة "التخلص من التقاء الساكنين" ، وقد اختلف هذا المفهوم بين القدماء والمحدثين ، حيث أقره القدماء ، ولسم يعترف به المحدثون الذين رأوا أن القدماء قد وقعوا في نوع من

١

الخلط واللبس في تفسير بعض الظواهر اللغوية - بالرغم مما قدموه من جهد لايبخس في مجال الصوتيات - فيرى د.إبراهيم أنيس (١) ، وغيره من العلماء المحدثين أن القدماء في بحثهم التخلص من التقاء الساكنين قد خلطوا بين أمرين مختلفين تماما ، إذ لم يفرقوا بين الحرف المشكل بالسكون وبين حرف المد ، فعدوا كلا منهما ساكنا ، وبنوا قواعدهم على هذا الاعتبار، غير أن الدراسات الصوتية الحديثة تأبي هذا الخلط وتفرق بين المقاطع المشتملة على حرف مد وبين التي تتضمن حرفًا مشكلًا بالسكون . يقول د. أنسيس: " والظاهر من أقوال النحاة أن التخلص من التقاء الساكنين كان شائعاً بين جميع القبائل ، ولافرق بين لهجة وأخرى إلا في طريقة التخلص ، وفي الحركة التي يؤتى بها لهذا التخلص " (٢). كما يرى أن ما يسمونه بسبيل التخلص من النقاء الساكنين في وصل الكــــلام ، أو فـــى وســطه مـــا هو إلا سبيل للتخلص من ثلاثة أحرف أو أكثر في وسط الكــــلام، وهكذا نرى أن ما سماه القدماء " النقاء الساكنين " ليس إلا توالي ثلاثة أو أربعة صــوامت Consonants فــي وســط الكلام . غير أن د. كمال بشر $^{(7)}$ يرى أن رفض اجـــتماع الســـاكنين في النطق معناه امتناع وجود صوتين صامتين متتاليين أي : امتناع التركيب (ص + ص) ، والتقل إن وجد هنا فإنه يرجع إلى خروج هذا التركيب عن المالوف في نطق العرب ، ليس إلى السكون ؛ إذ ليس ثمة سكون إلا في الرسم الكتابي، أو في التصور فقط . وحيث إن نظام توالى الحروف لا يسمح (٤) بمثل هذا في الجمل والعبار ات فمن باب أولى له أن يأباه في الكلمة الواحدة .

هـذا مما شجعني وبقوة إلى البحث عن أسرار هذه الظاهرة ، والتنقيب عن جذورها وخباياها في كتب النحو واللغة ؛ لكي أميط اللثام عن مكنونها ، وأكشف عن أحد مظاهر الجمال في لغتانا العربية الجميلة التي حظيت بكونها لغة القرآن ؛ فحباها الله بالحفظ والرعاية الدائمين .

فإن كنت قد وفقت في هذا فما توفيقي إلا بالله ، وإن كانت الأخرى فحسبي أني الجتهدت ، وعلى الله قصد السبيل ، اللهم نفعني بما علمتني وعلمني ما ينفعني .

⁽۱) انظر من أسرار العربية د. إبراهيم أنيس ص ٢٥١.

⁽٢) السابق ص ٢٥٢.

⁽۲) انظر در اسات في علم اللغة د. كمال بشر ص ۲۰۰ .

⁽٤) انظر من أسرار اللغة ص ٢٥٥ .

المقدمة

أجد لزاماً على في مقدمة هذا البحث أن أستعرض بعض المفاهيم أو المصطلحات التي في ضوئها وبمعاييرها سيكون تفسير ظاهرة النقاء الساكنين بين القدماء والمحدثين، كالتفريق بين المصطلحات الآتية: "الرمز -الصوت -الاسم "، وتحديد ماهية "السكون"، وتباين وجهات نظر القدماء والمحدثين حول تحديد مفهومه ، والتفريق بينه وبين الصامت ، وسبب تسمية حروف المد بالسواكن عند القدماء ، وتحديد مفهومها عند المحدثين ، وسبب تسمية "الحركات" بهذا الاسم ، والمقصود بكل من " المماثلة والمخالفة "الصوتية ، شم تعريف المقطع الصوتية التي في ضوئها يمكن تحليل مسائل البحث .

أولان الستفريق بين مفهوم كل من " الرمز " (١)، و" الصوت "، و" الاسم " ذلك الفرق السذي أدى إلى وقوع القدماء في الخلط بين الرمز والصوت ؛ مما أدى إلى بعدهم عن الصواب في تفسير بعض الظواهر الصوتية كما هو الحال في تفسير هم لظاهرة " التقاء الساكنين " .

السرموز: هي تلك العلامات الكتابية التي تستخدم في اللغة المعينة للدلالة على ، أو للتعبير عن أصوات معينة في تلك اللغة ، فهي حيل كتابية تستخدم لتصوير المنطوق مثل الرموز (واى) في اللغة العربية .

الأصوات: مفردها صوت وهو الأثر السمعي الذي يصدر طواعية واختياراً عن تلك الأعضاء التي تسمى تجاوزاً أعضاء النطق نظراً لما تؤديه من وظائف أخرى غير المنطق يظهر هذا الأثر في صورة دبذبات موائمة لما يصاحبها من حركات الفم بأعضائه المختلفة مثل :صوت "الواو" ، وصوت "الألف" ، وصوت "الياء" .

⁽١) انظر در اسات في علم اللغة د. كمال بشر ص٧٦.

والأصوات التي تتكون منها(١) الكلمة في اللغة العربية نوعان :

أ- نوع الصوامت . ب- نوع الحركات أو الصوائت .

الأسماع: الأسماء هي كلمات أو ألفاظ يستخدمها أصحاب أي لغة ؛ لإطلاقها على الفاظ معينة في لغته وعلى رموز تستخدم في تصوير هذه الأصوات كتابة . ومن أمثلتها في اللغة العربية : الواو ، والألف ، والياء .

مما سبق نجد أن "واي" هي رموز كتابية تعبر عن آثار سمعية تصدر عن جهاز النطق في الإنسان وتسمى "أصوات " . فالرمز " ا " يعبر عن صوت الألف ، والرمز " و " يعبر عن صوت الياء ، وهذه الأصوات لها أسماء عند أهل اللغة ، فالصوت الأول يسمى "الألف" ، والصوت الثاني يسمى :الواو " ، والصوت الثالث يسمى "الياء" .

<u> تُانياً : ماهية السكون :</u>

السكون : لغة (١) : ضد الحركة، وسكن الشيء يسكن سكوناً إذا ذهبت حركته.

واصطلاعاً: هو: "وحدة في النظام الصوتي للغة تقف في مقابل الحركة أياً كانت هذه الحركة فتحة أو كسرة أو ضمة ، فيكون بينهما قيمة خلافية. فالنظام الصوتي يشتمل على السكون بهذا الوصف ، وهو يشتمل على السكون أيضاً في القواعد الصوتية الخاصة نحو: "ليس في اللغة ابتداء النطق بالساكن " و "ليس في اللغة التقاء الساكنين " ، " ومن قواعد اللغة الوقف بالسكون " ، وهلم جراً " (٢).

وأيضاً يشتمل النظام النحوي على ظواهر تتحقق بالإسكان: كصيغة الأمر من الفعل الصحيح، وبعض الكلمات التي بنيت صيغتها على السكون _ كما يرى القدماء _: كاسم الإشارة "هذا "، و"ما " الموصولة أو الاستفهامية ... إلخ. وقد لعب السكون دوراً

⁽١) انظر " المنهج الصوتي للبنية العربية " رؤية جديدة في الصرف العربي د. عبد الصبور شاهين ص ٢٦ .

^{(&#}x27;) انظر لسان العرب. لابن منظور ت ٦٣٠ : ٧١١هــ. ٣١١/٦.

^() اللغة العربية " معناها ومبناها" للدكتور تمام حسان ٢٩٥.

مهماً في الدرس اللغوي عند العرب $^{(1)}$ فقد اهتموا به في الخط والكتابة فوضعوا له علامة مميزة أصبحت جزءاً من النظام الكتابي للغة العربية . بيد أن ثمة احتمالات عدة في تحديد العلامة الدالة على السكون، وتحديد مفهومها ، حيث يرى صاحب التصريح $^{(7)}$ نحو سنة احتمالات يمكن أن يعزى إليها هذه العلامة (0) المألوفة لنا والتي اصطلح على تسميتها السكون .

الاحتمال الأول : أن علامة السكون يقلاً عن أبي حيان _ خاء (خ) فوق الحرف اختصاراً لكلمة خفة أو خفيف .

الثاني : أن علامة السكون رأس جيم (ج) ؛ اختصاراً لكلمة اجزم .

الثالث: أن علامة السكون رأس ميم (م) ؛ اختصاراً لكلمة اجزم أيضاً .

السرابع: أن علامة السكون رأس حاء مهملة (ح) ؛ اختصاراً لكلمة استرح ؛ لأن الوقف استراحة .

<u>الخامس</u>: أن علامة السكون دائرة (0) وهي تعني الصفر لأن الصفر لا شيء فيه من العدد .

السادس : أن علامة السكون دال (د) معللاً ذلك بأن القدماء كأنهم لما رأوها بغير تعريف ظنوا أنها دالاً .

و أقرب هذه الاحتمالات إلى الصواب هو كون السكون دائرة أو علامة الصفر ؛ لما هـ و عليه الحال في كثير من اللغات يقول د. كمال بشر : " وربما ذلك أقرب إلى غيره مـن الحقيقة ؛ لما بين الجهتين من اتفاق وتماثل في خاصتهما الأساسية وهي الخلو من القيمة المادية " (").

في الوقت الذي يرى فيه بعض المحدثين أن السكون ليس (٤)صوتاً لغويا A Linguistic Sound

⁽١) انظر در اسات في علم اللغة د. كمال بشر ص ٥ ١٧ .

⁽٢) انظر التصريح على التوضيح للشيخ خالد الأز هري ٢ /٣٤٣ -٣٤٤ .

⁽٣) در اسات في علم اللغة ص ١٧٧ .

⁽٤) انظر در اسات في علم اللغة ص ١٧٨.

بالمعنى الدي يفيده هذا المصطلح في نظر العارفين من الباحثين كما أنه ليس من بالمعنى الدي يفيده هذا المصطلح في نظر العارفين من الباحثين كما أنه ليس من الصوامت Consonants ، وهذا أمر واضح بالنسبة للقدماء والمحدثين على السواء . في نفس الوقت يرى د. كمال بشر (۱) أنه يجب الحكم على السكون بأنه وحدة صوتية ، أو فونيم ثانوي . كما يرى أن مبدأ تفسير السكون بالخلو من الحركات مبدأ مرفوض ؛ لأنيه يعتمد على الرمز لا على الصوت في تقعيد القواعد ، وهذا ما لم يأخذ به أصحاب وجهة النظر العلمية ؛ لأن الرموز وسائل كتابية لا تفي بحاجة النطق، ولأن الاعتماد على الرموز دون الأصوات الحقيقية يؤدي كثيراً إلى الخلط والاضطراب

ويمكن القول هنا بأن النظام اللغوي في صوره المختلفة الصوتية والصرفية والنحوية يقرر السكون علامة على وظائف لا تؤدى إلا به .

بيد أن اللغة التي يحكمها هذا النظام تنسبك في سياق ديناميكي متحرك يكون له بعض المتطلبات أو المطالب التي قد تحيد عن قواعد النظام مما ينشأ عنه ظواهر لغوية "كظاهرة الثقاء الساكنين" – عند القدماء – التي هي موضوع البحث ، فالسياق – أحياناً بيابي الثقاء الساكنين بالرغم من أن النظام والقاعدة أقرا الثقاءهما كما في "خُذُ ألكتاب "فيان النظام قرر أن يكون الفعل الأمر صحيح الآخر مبنياً على السكون، كما قرر أيضاً أن تكون "لام المتعريف " ساكنة ، وبهذا يكون قد الثقت كلمتان الأولى منتهية بالسكون علامة لبنائها ، والثانية مبدوءة بلام التعريف الساكنة – والألف التي قبلها علامة إملائية على الوصل ولا تنطق في هذه الحالة إنما جئ بها للنطق في أول الكلام ؛ لأن الكلمة على المعدوءة بسلام المتعريف الساكنة ، ولا يمكن الابتداء بساكن – وبذلك يكون قد الثقى ساكنان، أو ثلاثة صوامت كما يرى المحدثون ، وهذا ممتنع في اللغة . لذا قرر السياق المنخلص من ذلك ، فكان التخلص بالتحريك ؛ لكي يستطيع المتكلم الانتقال من الكلمة الأولى السياق قاعدة الأولى المي المياف السياق قاعدة النولى المياف السياق قاعدة النولى المياف السياق قاعدة الميافي المنافي الميافي المي

⁽١) انظر السابق ص ٢١٤.

⁽٢) انظر اللغة العربية معناها ومبناها ص ٢٩٦.

فرعية خاصية هي " التخلص من التقاء الساكنين " - وهذا مصطلح القدماء - ولكن طرق التخلص من التقاء الساكنين عند القدماء ليست مقصورة على التحريك بالكسر كما في المثال السابق ، بل تتعدى إلى ما هو أكثر من ذلك فقد يكون التحريك بالفتح أو الضم وسأوضـــ علــة اختيار أي من هذه الحركات في موضعه إن شاء الله - ، وقد يكون التخلص " بالحذف " - كما يرى القدماء - ، أو " بتقصير الحركة الطويلة " - كما يرى المحدثون - كما سنرى من خلال البحث. ويطلق النحاة القدماء على حركة التخلص هذه " بالحركة العارضة " (١)حيث إن هذه الحركة ليست جزءاً من بنية الكلمة ، وليست جزءا من هيكلها الحركي ، فهي ليست حركة إعرابية لها ، وإنما حركة عارضة جاءت معين التقى فيه ساكنان في علامة على موقع معين التقى فيه ساكنان في وســط الكلام حال الوصل ، حيث لا وجود لهذه الحركة حال الوقف على الكلمة الأولى ، ومــن شــمَّ تكون ظاهرة " التخلص من النقاء الساكنين " – عندهم – ظاهرة موقعية من ظواهر السياق علاقتها بالنظام علاقة تعارض أي : علاقة سلبية ؛ لأنه كثيرا أو غالبا ما يتعارض النظام مع مطالب السياق الذي هو التطبيق الفعلى للغة ، ولهذا نشأت بعض الظواهر السياقية المختلفة التي تحل مشاكل النظام اللغوي ، كظاهرة التخلص ، والإدغـــام، وغـــيرهما ، وتدخل ظاهرة " التخلص من التقاء الساكنين " في إطار العلاقة بين مقررات النظام اللغوي ومطالب السياق الكلامي الاستعمالي أو التطبيقي يقول د. تمام حسان " وظاهرة التخلص من النقاء الساكنين في السياق تصبح جزءا من سليقة العربي ، وعادة من عاداته النطقية ، فإذا تعلم لغة أجنبية لا تمنع التقاء الساكنين فإن هذا العربسي سرعان ما يخضع للعادات النطقية العربية فيسعى إلى التخلص من التقاء الساكنين كلما صادفه ، فإذا صادفه كلمة مثل : display في اللغة الإنجليزية فإما ألا يكون عارف بتركيب الكلمة من جزأين هما: " dis", "paly" وفي هذه الحالة يكسر السمين، وإمما أن يكمون عالمما بذلك فيكسر الب"p" ، ويكون النطق إما في صورة

⁽١) انظر مجموعة الشافية ٢ / ١١٢ .

di<u>si</u>play وإما في صورة dispilay على الترتيب " (١) ، وذلك يعني اختلاف النبر عند المتكلم في الكلمتين

وقد علل الزجاجي عدم اجتماع الساكنين في كلام العرب بقوله: "ولم يجمعوا بيسن ساكنين في حشو الكلمة ، ولا في حشو بيت ، ولا بين أربعة أحرف متحركة ؛ لأنهم في اجتماع الساكنين يبطئون ، وفي كثرة الحركة يستعجلون وتذهب المهلة في كلامهم ، فجعلوا الحركة عقب الإسكان "(٢).

وعُلل الأول يكون على صورة الموقدوف على الأول يكون على صورة الموقدوف على ، والساكن الثاني يكون في حكم المبتدأ به ، وحيث إنه يمتنع الابتداء بالساكن فقد امتنع التقاء الساكنين.

وقد تكون العلة في امتناع التقاء الساكنين مرجعها إلى الثقل الحاصل في السكون عند النطق به ؛ لأنه " إنما أعربت العربُ الكلام لما يلزم المتكلم من ثقل السكون ؛ لأن الحسرف يُقطع عن حركاته فيشق على اللسان "(¹⁾ هذا رأي القدماء ، أما المحدثون فلا يقرون بهذا كما سنرى .

ثالثاً: الفرق بين الصامت والصائت:

وصف ألصوت بأنسه صامت يعني (٥) أن طبيعته صامتة بخلاف وصفه بأنه حركة، ومن الأهمية بيان أختلاف معنى مصطلح "الصامت " بهذا المفهوم عن مصطلح "الساكن " عيد القدماء ، فالقدماء يطلقون وصف "ساكن " على كل ما ليس بمتحرك أي: على كل ما لم تعقبه حركة ، فهم بذلك قد راعوا إطلاق الوصف على الصوت لا باعتبار ذاته بل بحسب ما بعده . أما المنهج الحديث فإنه يستعمل وصف "الصوامت" لينوع الأصوات التي كانت تسمى قديماً "الحروف " . فالصامت هو صوت صامت في

⁽١) اللغة العربية " معناها ومبناها " ص ٢٩٧ .

⁽۲) الإيضاح في علل النحو ص ۷۱ .

⁽۲) انظر مجموعة الشافية ۲ / ۱۰۷ .

^{(&}lt;sup>1)</sup> مسائل خلافية في النحو الأبي البقاء العكبري ص ٩٦ .

^(°) انظر المنهج الصوتي ص ٢٦ .

ذاته ، ومتحرك إذا وليته حركة من ضم أو فتح أو كسر ، وهو غير متحرك إذا وليه صامت مثله أي : ما لم تعقبه حركة . والفرق بين " الصوت " و " الحركة " أو بين " الصامت " و " الصائت " هو أن الصوت بعد مروره من الحنجرة في طريقه إلى الفم ومنه إلى الخارج إذا اعترضه جزء من أجزاء الفم نتج " الصامت " وإذا لم يعترضه شيء نتجت " الحركة " .

رابعاً : سبب تسمية حروف المد (و، ا، ي) بالسواكن عند القدماء :

لعل عدم الفهم الدقيق لحقيقة الساكن عند علمائنا قديما هو الذي أوقعهم في لبس حيث عدوا حروف المد - أو الحركات الطويلة بالمفهوم الحديث - سواكن . وهي نظرة مقصورة على الرمز الكتابي دون المستوى

الصوتية ، وهو عدم الصوت من وجهة نظر معينة أي عدم الحركة . والقول بعدم "الصوتية ، وهو عدم الصوت من وجهة نظر معينة أي عدم الحركة . والقول بعدم "الحركة " أدق في التعبير مما ارتضاه الكثيرون " بحذف الحركة " ؛ لأن حذف الحركة يعني وجودها ثم حذفها ، ولكن الحقيقة غير ذلك ؛ لأن الحركة لم توجد وما كان لها أن توجد . وما سميت هذه المدات الثلاث عندهم سواكن إلا لخلوها حكما نفهم من كلامهم من علامات الحركات القصار الشلاث : الفتحة ، والضمة ، والكسرة ، وإلا فمن المستحيل تسميتها سواكن ، فكيف تكون هذه المدات حركات ونسميها سواكن ؟!

ويرى د.تمام (٢) أن الصرفيين حين نسبوا السكون إلى حروف المد عند حديثهم عن المتقاء الساكنين لم يقصدوا أن حرف المد مشكل بالسكون ؛ لأن المد والحركة لايقبلان السكون ، ولكنهم قصدوا به شيئا شبيها باعتبار العروضيين ، أن حرف المد من حيث الكمية الإيقاعية في الكلام يساوي حركة متلوة بسكون .

ويرى د. إبراهيم أنيس^(٢) أن القدماء في معالجتهم لقضية التخلص من التقاء الساكنين قد خلطوا بين أمرين مختلفين تمام الاختلاف ، وذلك عندما لم يفرقوا بين الحرف

⁽١) انظر در اسات في علم اللغة ص ١٧٨ ، ص١٨٦ .

⁽٢) انظر اللغة العربية "معناها ومبناها " ص ٧١ .

⁽٣) انظر من أسرار اللغة ص ٢٥١.

المشكل بالسكون ، وبين حرف المد ، فاعتبروا كلاً منهما ساكناً ، وبنوا قواعدهم على هذا الفهم وهو ما تأباه الدراسة الصوتية الحديثة .

مما سبق يتضح أن اللبس في التفريق بين الرمز والصوت عند القدماء هو الذي أدى بهم إلى الانزلاق في ضلالة الخلط بين الحرف الساكن وحروف المد . ومما يبين خلط المفاهيم عندهم أنهم لم يعتبروها حروف مد إلا إذا سبقت بحركة من جنسها ، وهي في الوقيت نفسه ساكنة ، فهذان حكمان يدلان (۱)على اضطراب في فهم حقائق الأشياء . فكون هذه الأحرف مدات يعني بداهة أنها حركات طويلة ، وذلك يبطل كونها سواكن ، فصا يسمى بحروف المد في التراث ما هو إلا حركات طويلة في الدراسات الصوتية الحديثة .

خامساً : سبب تسمية الحركات بهذا الاسم .

قال ابن جني: "سميت تلك الأصوات الناقصة حركات ؛ لأنها تقلق الحرف الذي تقلقرن به وتجتذبه نحو الحروف التي هي أبعاضها ، فالفتحة تجتذب الحرف نحو الألف، والكسرة تجتذب الحرف نحو الواو ، ولا يبلغ السناطق بها مدى الحروف التي هي أبعاضها ، فإن بلغ بها مداها تكملت له الحركات حروفاً أعنى " ألفاً " ، و " ياءً " ، و " واواً " . (')

يطيب لي من خلال كلام ابن حني أن أعترف بأن القدماء كادوا أن يدركوا حقيقة الحركات كما هي عليه الآن بمفهومها الجديد عند علمائنا المحدثين . يُفهم ذلك من قول ابس جنبي " الأصبوات الناقصة " وأظن أن هذا يوافق مصطلح المحدثين " الحركات القصيرة " ، فكما أنهم أطلقوا على الحركات هذا الاسم ؛ لأنها تجتنب الحرف نحو "الألف أو الياء أو الواو " - التي هي حركات طويلة - كان الأحرى بهم أن يميزوا بين القصير والطول الذي يفرق بينهما -أعني بين الحركات وحروف المد - ويفطنوا إلى الأف هذا الأمر فيطلقوا على " الألف والياء والواو " حركات طويلة كما فطن علماؤنا المحدثون ، ولكنهم لم يفطنوا إلى ذلك .

⁽١) انظر اللغة العربية " معناها ومبناها " ص ٢١٤ .

⁽٢) سر صناعة الإعراب لابن جنى ص ٢٧ - ٢٨ .

سادساً :تعريف المقطع الصوتي ، وأنواع المقاطع .

"المقطع الصوتي" مصطلح لغوي حديث لم يعرفه القدماء ، وقد وجدت له أكثر من تعريف عند علمائنا المحدثين . فقد عرفه د. عبد الصبور بأنه : " مزيج من صامت وحركة يتفق مع طريقة اللغة في تأليف بنيتها، ويعتمد على الإيقاع التنفسي " (۱). كما أنه عرفه (۱) في موضع آخر بأنه تقسيم طبيعي فوق البسيط للحدث اللغوي ، ولا يمكن أن يتكون في اللغة العربية من صوامت فحسب .

كما عرفه د. رمضان عبد التواب بأنه: "كمية من الأصوات تحتوي على حركة واحدة ، ويمكن الابتداء بها والوقوف عليها ، من وجهة نظر اللغة موضوع الدراسة ، ففي اللغة العربية مثلاً ، لا يجوز الابتداء بحركة ؛ ولذلك يبدأ كل مقطع فيها بصوت من الأصوات الصامنة "(٦) ، وعرفه د. عبد الغفار هلال بقوله: "المقطع في أبسط صوره هو : أصغر وحدة صوتية يمكن النطق بها ، ويستطيع المتكلم أن ينتقل منها إلى غيرها من أجزاء الكلمة "(١) ، كما أنه فسر نشأته بأنه نشأ نتيجة لحركة الرئتين ، واندفاع الهواء منهما دفعة واحدة تسمح بخروج هذا القدر من الأصوات بهذه الكيفية التي يشعر بها الناطق أو السامع على حد سواء .

ويعرفه "كانتينو" فيقول: " إن الفترة الفاصلة بين عمليتين من عمليات غلق جهاز التصويت - سواء أكان الغلق كاملاً أم جزئياً - هي التي تمثل المقطع " (٥)

وقد قسموا^(١) المقاطع الصوتية إلى خمسة مقاطع ثلاثة منها رئيسية ، واثنان ثانويان وهي كالتالي :

⁽١) المنهج الصوتى للبنية العربية د. عبد الصبور شاهين ص ٣٨.

⁽٢) انظر في علم اللغة العام د. عبد الصبور شاهين ص ١٠٧.

⁽٣) التطور اللغوي " مظاهره وعلله وقوانينه " د. رمضان عبد التواب ص ٩٤.

⁽٤) أصوات اللغة العربية د. عبد الغفار حامد هلال ص ١٩٩.

⁽٥) دروس في علم أصوات العربية جان كانتينو ص ١٩١.

⁽٦) انظر التطور اللغوي ص ٩٥، وفي علم اللغة العام د. عبد الصبور ص١٠٧، وأصوات اللغة العربية د. عبد الغفار ص ٢٠٤.

- (۱) مقطع قصير مفتوح: يتكون من صوت صامت + حركة قصيرة (ص + ح) مثل: الكاف وحركتها في الفعل "كتّبَ ": ك ويعبر عنها صوتياً (ka).
- (٢) مقطع طويل مفتوح: يتكون من صوت صامت + حركة طويلة (ص + ح ح) مسئل: الكاف وحركتها الطويلة في "كاتب "كا ويعبر عنها صوتيا (kaa) ، أو الحرف " في " (fee) .
- (٣) مقطع طویل مغلق أو مقفل حرکته قصیرة : یتکون من صوتین صامتین بینهما حرکة قصیرة (ص + ح + ص) مثل : "كُمْ " ، أو " مِنْ " ویعبر عنهما (kam) أو (men) .

هذه هي المقاطع الثلاث الرئيسية أما المقطعان الثانويان فهما:

- (٤) مقطع طویل مغلق حرکته طویلة : أو کما یسمیه د. عبد الصبور "مقطع مدید مقفل صلمت " یتکون من صامتین بینهما حرکة طویلة (ص + ح ح + ص) مثل : " باب " في حالة الوقف . ویعبر عنها (baab) .
- (°) مقطع زائد في الطول : يسميه د. عبد الصبور "مقطع مديد مقفل بصامتين " يتكون مسن صحامت تستلوه حركة قصيرة ثم صامتين : صامت + حركة قصيرة + صامت + صامت (ص + ح + ص + ص) مثل: " قَدَرْ " في حالة الوقف. ويعبر عنها (kadr) .

وهـذان المقطعـان يعرضـان (١) في العربية في حالة الوقف غالبا ؛ وذلك لأن وصل الكلمـة بما بعدها يختفي معه هذان الشكلان المقطعيان قطعاً بيد أنه قد يأتي النوع الرابع في وسـط الكلمـة اسـتثناءً مثل : الضآلين ، ودآبة ، أو الحاج محمد . على أنه ثمة خصائص بنيوية يجب أن تتوفر للمقطع العربي :

أ- يجب أن يبدأ المقطع بصامت . ب- يجب أن يثني بحركة .

تختلف المقاطع بعد ذلك في العنصر الثالث الذي لا وجود له في المقطع الأول ،
 وهو حركة الثاني ، وصامت في الثالث .

⁽١) انظر في علم اللغة العام د. عبد الصبور ص ١٠٨.

هـذا أن الكلمة العربية لا تقبل تجاور ثلاثة صوامت أو أربعة ، فإذا ما حدث ذلك في وسـط الكـلام وجـب تحـريك أحد هذه الصوامت ؛ ليرتد النسيج النطقي إلى الأصل المقـبول ، وهـو ما يسميه النحاة القدامى " التحريك للتخلص من التقاء الساكنين " ، أو بتعبيرنا (١) " التحريك للتخلص من تجاور ثلاثة صوامت " .

قواعد النظام المقطعي في اللغة:

١- الابتعاد عن توالي أربعة مقاطع من النوع الأول (ص ح) ، والذي عبر عنه القدماء
 بعدم توالي أربع متحركات .

۲- امتناع وجود المقطع الرابع $^{(7)}$ (ص ح ح ص) إلا في حالتين :

أ- آخر الكلمة في حالة الوقف عليها .

ب- في وسط الكلمة بشرط أن يكون المقطع التالي له مبتدأ بصامت يماثل الصامت الذي ختم به المقطع السابق .

ويرى د. أنيس (٦) أن نظام المقاطع في اللغة العربية يسيطر عليه أمران هامان هما : وجوب تحريك الحرف المشكل بما يسمى السكون بأي حركة حين يقع في وصل الكلام بعده حرف مد ، وعدم توالي حرفان خاليان من الحركة . فإذا ما تصادف وجود أي من هاتين الحالتين وجب تحريك الساكن الذي يليه حرف المد ، وتحريك الأول من الحرفين الخاليين من الحركة .

سابعاً : المماثلة ، والمخالفة الصوتية :

أ- المماثلة:

هي ظاهرة شائعة (٤) في كل اللغات بصفة عامة ، بيد أن كل لغة تختلف عن الأخرى في نسبة التأثر وفي نوعه ، وهي تعني تغيير أحد المتجاورين حين النطق بهما

⁽١) انظر السابق ص ١٠٨ : ١٠٩ .

⁽٢) انظر من أسرار اللغة ص ٩٦.

⁽٣) انظر من أسرار اللغة ص ٢٥٤.

⁽٤) انظر من الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس ص ١٢٦ .

إذا كان في ذلك صعوبة تستلزم جهدا كبيرا مما يجعل صاحب اللغة (١) يلجأ إلى الطريق المؤدية إلى السهولة بتغيير أحد المتجاورين حتى ينسجم مع صاحبه صوتيا ، على أن التغيير يكون بتأثر أحد المتجاورين بالآخر ، فإذا تأثر المتقدم باللاحق سمي التأثر رجعياً، وإذا تأثر المتأخر بالتقدم سمي التأثر تقدمياً ، فالمماثلة إذن هي تقريب الصوت ليحدث الانسجام .

ب-المخالفة :

المقصود بالمخالفة الصوتية هي عكس المماثلة دون تعارض بينهما ؛ لأنه بكل منهما يتحقق الانسجام الصوتي ، حيث إنه في الوقت الذي تدعو فيه أحوال لغوية معينة الأصوات المنتخالفة إلى التماثل ؛ لكي يتحقق الانسجام ، تدعو فيه أحوال لغوية أخرى الأصوات المتماثلة إلى التخالف ؛ ليتحقق الانسجام أيضا .

" فالمخالفة هي : تحويل أحد المتماثلين إلى صوت آخر منعا للثقل وتحقيقا للانسجام "(٢) .

والمماثلة والمخالفة قد تكون بين الصوامت ، أو بين الصوائت أي : الحركات .

وبعد هذا فقد جاء البحث مشتملا على مقدمة وخاتمة بينهما موضوع البحث ، ثم زيلت البحث بقائمة أدرجت فيها أسماء المصادر والمراجع التي استعنت بها خلال البحث مراعياً في ذلك الترتيب الأبجدي بعد طرح الألف واللام من أول اسم كل مصدر أو مرجع .

المقدمة:

وفيها عرضت أهم النقاط التي يسير على دربها البحث ، فوضحت بعض المصطلحات، والمفاهيم التي سأتعرض لها في ثنايا البحث ، فأزلت بذلك الغموض الذي قد يعتري قارئ البحث ، كشفت النقاب عن المنهج الذي يسير البحث عليه ، ومهدت الطريق لنفسي كي استرسل في تحليل نقاط البحث دون عوائق التعرض لتعريف بعض

⁽١) انظر أصوات اللغة العربية د. عبد الغفار حامد هلال ص ٢٣٠.

⁽٢) أصوات اللغة العربية ص ٢٤٠ .

المصطلحات ، أو توضيح بعض المفاهيم ، فاسترحت بذلك من عناء الوقوف عند كل مصطلح

موضوع البحث :

وقد قسمته إلى ثلاثة محاور:

المحمور الأول : المتخلص بالحذف بمفهوم القدماء ، أو بتقصير الحركة الطويلة بمفهوم المحدثين.

المحور الثاني: التخلص بالتحريك عند القدماء والمحدثين.

المحور الثالث : اغتفار التقاء الساكنين .

الخاتمة :

وفيها عرضت أهم النتائج التي توصل إليها البحث.

قائمة المصادر والمراجع:

جاء فيها أسماء المصادر والمراجع مرتبة ترتيبا أبجديا بعد طرح " أل " التعريف من أولها .

المحور الأول: التخلص بالحذف أو بتقصير الحركة الطويلة

كما ذكرت من قبل أن " التخلص بالحذف " هو مصطلح القدماء ، وهم يقصدون بذلك حذف حروف " العلة " أو " المد " (و ، ا ، ي) كما يسمونها ، يقابله في علم اللغة الحديث " تقصير الحركات الطويلة " (الضمة ، و الفتحة ، و الكسرة) ، وسوف يكون تحليل مسائل هذا القسم من البحث في ضوء مفهوم علم اللغة الحديث ، مسبوق بعرض وجهة نظر القدماء ؛ حتى يستبين لنا مدى ما بلغته جهود القدماء ، ومدى ما فيها من صواب أو حياد عن الصواب ، وذلك ما حاولت الكشف عن بعضه من خلال مقدمة البحث .

والتخلص بحدف أحد الساكنين هو إحدى طرق التخلص من التقائهما _ عند القدماء كما ذكرت _ وذلك إذا كان الأول منهما حرف مد . قال الشيخ الحملاوي : "إذا التقى ساكنان في كلمة أو كلمتين ، وجب التخلص منهما إما بحذف أولهما ، أو تحريكه ما لم يكن على حده "(١).

وقيل علة حذف الأول والتصرف فيه دون الثاني ؛ " لأنه لما كان سكون الأول هو المانع من النطق بالساكن الثاني وجب إزالة المانع "(٢).

و عليه فإن الحذف عندهم نوعان :

<u>الأول</u> : الحذف لفظاً وخطاً ، وذلك بأن يحذف الساكن الأول حرف المد في النطق و الكتابة ، وذلك عندما يلتقي الساكنان في كلمة واحدة .

الثاني : الحذف لفظاً لا خطاً ، وذلك بأن يحذف الساكن الأول حرف المد في النطق دون الكتابة ، وذلك حينما يجتمع الساكنان في كلمتين .

وعليه فقد فصلت الحديث هنا في قسمين :

القسم الأول : الحذف لفظاً وخطاً يقابله تقصير الحركة الطويلة عند المحدثين .

القسم الثاني: الحذف لفظاً لا خطأ يقابله تقصير الحركة الطويلة عند المحدثين.

^{(&#}x27;) شذا العرف في فن الصرف ١٥٩.

⁽۲) مجموعة الشافية ۲/۱۱۲.

القسم الأول: الحذف لفظاً وخطاً - تقصير الحركة الطويلة:

يؤثر هذا النوع من الحذف في بنية الكلمة - الملفوظة والمنطوقة - عند القدماء حيث يرون أن الكلمة تنقص بنيتها باختزال أحد حروفها نطقاً وكتابة ، ويشمل هذا الحدف كل أقسام الكلام ، حيث يقع في بنية الفعل ، والاسم ، والحرف ، بيد أن الحذف في بنية الحرف لم يقع إلا في القليل النادر ، فهو موقوف على ما سمع من كلام العرب كما في قولهم (١): "عَلْمَاء بنو فلان" ، و " مِلْأَن " ، و " مِلْحُب " ، و " مِلْأَشياء " ، والأصل فيها " على الماء " ، " مِنْ اللَّن " ، " مِنْ الْحُب ِ " ، " مِنْ الْأَشياء " . وسأوضح كل هذا في موضعه إن شاء الله .

وعليه فقد فصلت الحديث في هذا القسم في ثلاث نقاط:

الأولى: الحذف في بينة الفعل "لفظا وخطاً".

الثانية : الحذف في بنية الاسم " لفظاً وخطاً".

الثالثة: الحذف في بنية الحرف " لفظا وخطا ".

١- الحذف في بنية الفعل لفظاً وخطاً:

يرى القدماء أن الغرض من الحذف هنا هو التخلص من أحد أحرف بنية الكلمة إذا المنقى ساكناً مع ساكن آخر بعده ، فيقع الحذف بهدف التخلص من التقاء الساكنين ، ويكون ذلك في وسط الفعل أو في آخره . أي أن الحذف يقع في بنية الفعل الأجوف أو المناقص، ويختص بأحد أحرف المد الثلاثة : الواو ، أو الياء ، أو الألف ؛ نظراً لأن هذه الأحرف ضعيفة فعند التقائها بساكن بعدها فإنه يتخلص منها منعاً من التقاء الساكنين ، ويكون هذا الحذف متمثلاً في اللفظ والخط أي : نطقاً وكتابةً.

يقول النيسابوري:

يحذف مد قُلْ أعد ولم يُعد (٢)

في غير ما قد مر والسابق مد

^{(&#}x27;) انظر أسرار العربية لابن الأنباري ص ٤٢٩ .

⁽٢) الوافية نظم الشافية للنيسابوري ٥٥.

ذكر النيسابوري بعض مواضع الحذف في بنية الفعل الأجوف ومثل له بالأفعال : قُلُ ، وأعد ، ولم يُعَد ، وذلك في حالتين :

حالَـة بناء الأمر من الأجوف كما في : " قُلُ " الأمر من الثلاثي " قَالَ " ، و " أُعِدْ " الأمر من الرباعي " أعاد " .

وحالة المضارع المجزوم كما في: لم يُعَدْ ، والأصل : " لم يُعَادْ ".

وعلل ذلك بأن الأصل في قُلُ (١) هو: " أقُولُ " نقلت حركة الواو التي هي " الضمة " اللي القاف الساكنة قبلها ، ثم حذفت همزة الوصل ؛ للاستغناء عنها بحركة القاف بعدها ، فالتقت الواو ساكنة مع اللام ، فحذفت الواو ؛ للتخلص من التقاء الساكنين ، والأصل في " أعيدُ " حيث حدث إعلال بنقل حركة الياء التي هي " الكسرة " إلى العين قبلها ، فكسرت العين وسكنت الياء والتقت ساكنة مع الدال بعدها فحذفت الياء ؛ للتخلص من التقاء ساكنين .

هـذا هو الذي ارتآه القدماء في تفسير ما حدث عند بناء الأمر من الفعل الأجوف ، بـيد أن المنهج الصوتي الحديث له رأى آخر، يقول د. عبد الصبور : "كل تغيير يحدث في الكلمة العربية سوف يكون نتيجة تصادم وضعها الأصلي مع طبيعة النظام المقطعي. في الكلمة العربية سوف يكون نتيجة تصادم وضعها الأصلي مع طبيعة النظام المقطعي. في ينازم تغييرها خضوعاً لضرورة النظام "(۲)، ويفسر علماؤنا المحدثون ما حدث الفعل الأجوف هينا بأنيه ليس سوى تقصير للحركة الطويلة وتحويلها إلى حركة قصيرة . فالفعل "قال " الأصل فيه "قول " _ كما ذهب القدماء _ فهو مكون من ثلاثة مقاطع (۱): فالفعل "قال " الأصل فيه "قول " _ كما ذهب القدماء وهو مركة مزدوجة " ua " وهو أمر مرفوض في اللغة العربية ؛ لذا لزم إسقاط العنصر الذي يسبب الازدواج وهو الضمة " مصرفوض في الوسط فتحتان قصيرتان تتكون منهما الفتحة الطويلة "aa" وأصبحت صورة الفعيل هكذا : qaala التي هي "قال" عبارة عن مقطعين : مقطع طويل مفتوح صورة الفعيل مذن

^{(&#}x27;) انظر حاشية الصبان على شرح الأشموني ٣٢٠/٤.

⁽٢) المنهج الصوتي للبنية العربية ص ٤٠.

⁽٣) انظر السابق ص ٨٣.

الفتحة القصييرة من آخره فصار مكوناً من مقطع واحد هو (ص ح ح ص) مقطع مقف مقف أو مغلق حركته طويلة ، و يسميه بعضهم مديد مغلق بصامت وهو مقطع ممتنع يلا في حالتين ذكرناهما في المقدمة لذا لزم التخلص منه وتحويله إلى مقطع طويل مفتوح وذلك بتقصير الحركة الطويلة (ح ح) وتحويلها إلى حركة قصيرة (ح) ثم أعيدت الضمة القصيرة التي أسقطت من قبل ؛ نظراً لزوال سبب الإسقاط وهو الازدواج الحركي الذي كان موجودا في الفعل ، فصار الفعل في بنيته السطحية qul " قُلْ " .

ويمكن تمثيل كل ما حدث في الفعل كالتالي:

قُولَ < قَالُ < وَقَالُ < قَالُ < وَقَالُ وَقَالُ وَقَالُ وَقَالُ وَقَالُ وَقَالُ وَقَالُ وَقَالُ وَقَالُوا وَقَالُ وَقَالُوا وَقَالُ وَالْمُعْلَقُولُ وَالْمُعْلِقُولُ وَالْمُعْلَقُولُ وَالْمُعْلَقُولُ وَالْمُعْلَقُولُ وَالْمِالِقُلُولُ وَالْمُعْلِقُولُ وَالْمُعْلِقُولُ وَالْمُعْلِقُولُ وَالْمُعْلِقُولُ وَالْمُعْلِقُولُ وَالْمُعْلِقُولُ وَالْمُعْلِقُ وَالْمُعْلِقُولُ وَالْمُعْلِقُولُ وَالْمُعْلِقُولُ وَالْمُعْلِقُولُ وَالْمُعْلِقُولُ وَالْمُعْلِقُولُ وَالْمُولِقُلُولُ وَالْمُولِ وَالْمُعْلِقُولُ وَالْمُولِقُلُولُ وَالْمُعْلِقُولُ وَالْمُعِ

الفعـل " قـال " من الأفعال ثلاثية الأصل(١) ثنائية المنطوق ، فهو مكون نطقاً من صـوتين صـامتين : الأول هو " القاف " محرك بفتحة طويلة ، والثاني " اللام " محرك بفتحة قصيرة .

وما حدث في الفعل " قال " هو نفسه الذي حدث في الفعل " أعاد " _ الذي ذكره " النيسابوري " _ من تقصير للحركة الطويلة لتصبح قصيرة ؛ للتخلص من المقطع المديد المغلق التي ترفضه العربية إلا في حالتين نُص عليهما في المقدمة ، وذلك ما حدث أيضا في الفعل " باع " ، و " خاف " الأجوفين ، بيد أن الحركة (١) التي سقطت بسبب الازدواج الحركي في الفعل " باع " هي الكسرة ، أما الفعل " خاف " فتسقط منه الضمة والكسرة معا ؛ لأن وجود أي منهما يسبب ازدواجا غير مألوف في هذه الصيغة من الأفعال ، وبعد سقوط الحركتين معا يصير في الفعل فتحتان قصيرتان تتكون منهما فتحة طويلة ؛ قياسا على " قال "، و" باع " ، وطردا للباب على وتيرة واحدة .

⁽١) انظر المنهج الصوتي ص ٨٤ . ولهذا لا توضع فتحة على القاف في قال ، و لا على العين أو الخاء في باع ، وخاف .

⁽٢) انظر السابق ص ٨٣ . على أن د. عبد الصبور لم يتعرض لتحليل هذه الأفعال بالتفصيل .

ويمكن تمثيل ما حدث في الفعلين " باع " ، و " خاف " عند الأمركالتالي :

بَيْعَ < باغ < باغ < بغ

bi/a > baa/a > baa/a ' > ba/ia/a (تحركــت الــباء بالكســرة التــي تــم)

والدليل على أن أصل هذه الأفعال هو "قُولَ "، و "بَيَعَ "، و "خُوفَ " هو ما ذكره د. رمضان عبد التواب (١) بما يسمى " الركام اللُغوي "، ويُعنى به الظواهر اللغوية المسندثرة، ومن أمثلته المراحل المتطورة التي مرت بها الأفعال المعتلة في اللغة العربية ، وأخواتها اللغات السامية، حيث تركت بعض هذه المراحل ركاما لغويا هنا وهناك في تلك اللغات، فقد مرت هذه الأفعال وغيرها من الأفعال الناقصة بعدة مراحل وهي : الله اللغات، فقد مرت هذه الأفعال وغيرها من الأفعال الناقصة بعدة مراحل وهي "، و "بَيعَ "، و الله المسرحلة الأولى "، و "بَيعَ "، و "خَوف "، و "قَضَيَ "، و "رَويَ "، و هَوَيَ "على نمط الفعل الصحيح تماما ، واحتفظ ت بعض اللغات بهذه المرحلة ولم تتطور كما هو الحال في الحبشية .

المسرحلة الثانية : مسرحلة التسكين ، أو ضياع الحركة بعد الواو ، والياء ؛ للتخفيف فأصسبحت الأفعال قسول ، و بسيع ، و خوف ، و قضي ، و رمي إلخ وبقيت هذه المرحلة على ما هي عليه عند طيء ، فروي عنها قولها : هُدَي ، و حُبْلَي ، في الوصل والوقف .

المرحلة الثالثة : مرحلة " انكماش الأصوات المركبة " _ كما تُسمى في عُرف اللغويين _ وهي السواو ، والياء المسبوقتان بالفتحة . فينكمش صوت الواو وتتحول إلى ضمة طويلة ممالة كما هو الحال في اللهجة المصرية " يُوم " ، و نُوم " ، و " صوم " .

⁽١) انظر بحوث ومقالات في اللغة د. رمضان عبد التواب ص ٥٩ : ٦٤ .

وينكمش صوت الياء فيتحول إلى كسرة طويلة ممالة كما في اللهجة المصرية أيضا " بيت " و ليل " و " زيت " .

المرحلة الرابعة: وهي المرحلة الأخيرة ، وتتمثل في التحول من الإمالة إلى الفتح الخالص أي: إلى الفتحة الطويلة ،وذلك أن الحركة الممالة الناتجة من انكماش الصوت المركب كثيرا ما تتطور في اللغات المختلفة فتتحول إلى فتحة طويلة ، وهذا التطور هو السذي أدى بالأفعال المعتلة السابقة إلى الظهور في اللغة العربية بهذه الصورة التي هي عليها الآن: قام ، و باع ، و خاف ، و قضى ، و دعا إلخ . ذلك ما يثبت صواب ما وصل إليه القدماء من القول بأن أصل هذه الأفعال هو : قول ، و بَيع ، و خوف ، بصرف النظر عن طريقة تعليلهم لذلك .

ويرى القدماء أن الحذف فيما سبق قد أثر علي بنية الكلمة حيث انتقصت البنية بما حُذف منها .

كما يرون أن الحذف هنا أولى (١) من تحريك الساكن ؛ لأن التحريك يؤدي إلى قلب الساكن واواً مضمومة قبلها ضمة في "يقول "، أو إلى قلبه ياء مكسورة قبلها كسرة في "يبيع "، أو إلى قلبه همزة في نحو: "يخاف" وفي ذلك ثقل ، لذا كان التخلص بالحذف دون التحريك.

غير أن القول بانتقاص البنية هنا مرفوض في ضوء الدراسات الحديثة ؛ لأن القول بسالحذف هنا مرفوض أصلا ، فما حدث ليس إلا اختزالا أو تقصيراً للحركة الطويلة وتحويلها إلى حركة قصيرة كما ذكرت من قبل .

ويسرى د. عبد الصبور $(^{7})$ أنه كان من الممكن أن يكون الأمر من الفعلين "قال "، و "ببيغ " بعد تحويلهما من المضارع "يقول "، و "يبيغ " السكان الأمسر _ بإسقاط حرف المضارعة من أولهما ، وإسكان آخرهما _ لولا أن الشكل المقطعي المديد (ص ح ح ص) في هذه الصيغة ممتنع في حالة الوصل ؛ لأنه مقفل

⁽١) انظر مجموعة الشافية ٢ / ١١١ .

⁽٢) المنهج الصوتي ص ٨٥.

أبداً ؛ نظرا لأن سكون آخره ليس عارضا للوقف ، لهذا لزم التخلص منه باختصاره وصلا ووقفا وتحويله إلى مقطع طويل مغلق (ص ح ص) . وعليه فقد تحولت صيغة كل من الفعلين كالتالي :

وكذا عند جزم المضارع من هذه الأفعال ، حيث يرى القدماء حذف عين الفعل الأجوف كما في الشاهد: "لم يُعَدُ " والأصل فيه : " لم يُعَادُ " حيث التقت عين الفعل وهي وهي الألف التي المناسبة الجزم وهو سي الألف التي المناسبة الجزم وهو سيكون لازم ، فاجتمع بذلك ساكنان في كلمة واحدة ، فوجب التخلص من التقائهما وذلك بحذف أولهما الذي هو حرف المد ؛ فحذفت عين الكلمة ؛ لأنها وقعت أول الساكنين ، ولأن الأصل في المتخلص يكون بحذف الأول – أو تحريكه – فكان حذف العين دون التحريك .

وهذا التعليل يرفضه ويأباه أصحاب المنهج الحديث؛ نظراً لما فيه من بُعد عن الحقيقة ، وحياد عن الصواب ، وخلط للمفاهيم . إذ إن ما يحدث للفعل _ الذي يُسمى بالأجوف _ عند جزمه ما هو إلا تقصير للحركة ؛ لأن الفعل ينتهي بمقطع مديد مغلق (ص ح ح ص) تأباه اللغة في مثل هذا الموضع . يقول د. أنيس : "أما أصوات اللغة العربية ، فطورا تقصر ، وذلك مع الجزم كما نحو : "ينام ، يقوم ، يبيع ، يَرْضى ، يَسْم ، يَرْمي "حين يدخل على هذه الأفعال أداة جزم تصبح "ينَم ، يقم ، يبيع ، يَرْض ، يَسْم ، يَسرم " فكل الذي أصابها أن صوت اللين الطويل أصبح قصيرا ، وهذه الظاهرة مطردة في اللغة العربية ، تحتمها قواعد اللغة "("). وحقيقة الأمر في ما حدث عند جزم هذه الأفعال فد انتهت _ كما ذكرت _ مقطع (ص ح ح ص) وهذا المقطع قد نشأ اشتقاقيا في الكلمة ، وموضعه ليس من المقطع (ص ح ح ص) وهذا المقطع قد نشأ اشتقاقيا في الكلمة ، وعوضعه ليس من المقطعي الصوتي للعربية الفصحي يمنع وجود حركة طويلة بعدها صوت غير متحرك المقطعي الصوتي للعربية الفصحي يمنع وجود حركة طويلة بعدها صوت غير متحرك

⁽١)الأصوات اللغوية د. إبراهيم أنيس ص ١٥٧.

⁽٢) انظر دراسات في علم اللغة ص ١٨٨.

إلا في حالتين سبق ذكرهما في المقدمة _ فالعربية نقر هذا النوع من المقاطع ولكن ليس فسي هذا الموضع _ ؛ ولهذا تحول إلى مقطع من النوع الثالث (ص ح ص) . يقول د. رمضان : " وقد عُمم ذلك في حالتي الوصل والوقف هنا؛ طرداً للباب على وتيرة واحدة ، فبقال : " لم يَقُمْ محمد " كما يقال : "محمد لم يَقُمْ " حين الوقف كذلك "(١) .

ويمكن تمثيل ما حدث في حالة جزم الفعلين "يقوم " ، و "يبيع " في ضوء المنهج الحديث كالآتى :

يقومُ (بنية عميقة) < لَمْ يَقُومْ (بنية سطحية)

ya / qum lam > ya /quu m lam > quu / mu

ص ح+ ص ح ح + ص ح ص ص ص ص ص ح + (ص ح ح ص) ص ص ص ص ص

بَيبِعُ < لَمْ بَيبِعْ < لَمْ بَيبِعْ > لَمْ بَيبِعْ ya <u>/ bia</u> lam > ya / <u>bii a</u> lam > ya / bii / au +ص ح+ص ح ص ص ص ص ص (ص ع ص ص) ص ص ص ص ص ص ص ص

المقطع الذي بين القوسين هو الذي تم تحويله إلى مقطع آخر بتقصير حركته الطويلة.

وما حدث هو أن الفعل قد اشتمل على المقطع (ص ح ح ص) وهو مما لا يسمح به المنظام هنا ؛ فوجب التخلص من هذا المقطع المديد المغلق بصامت ، بتقصير الحركة الطويلة في وسطه وتحويله إلى مقطع آخر طويل مغلق هو (ص ح ص) ؛ مما أدى إلى حذف الرمز الكتابي (و، ي) في الفعلين على التوالي .

وقد جمع الزمخشري معظم حالات الحدف في قوله: " والحذف في قُلُ وقُلْنَ وقُلْنَ وقُلْنَ وقُلْنَ ووقُلْنَ ووقُلْنَ والمعنى والمعنى

⁽١) التطور اللغوي ص ٩٦.

⁽۲) شرح المفصل ۱۰ / ۱۸ ، وانظر مجموعة الشافية ۲ / ۲۰۸ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة 71 / 72 .

ورد في النص السابق معظم حالات حذف وسط الفعل الأجوف منعًا من النقاء ساكنين ، أضف إلي ذلك إسناد الفعل الماضي إلي تاء المخاطب أو المخاطبة، أو إسناده إلى "نا" الفاعلين فلم يرد ذكرهما في النص السابق رغم أنهما من الحالات التي يجب بسناء الفعل فيها على السكون – فالشاهد في قوله: "قُلْنَ ، وبعْنَ " ، حذف عين الفعل ، لأنه لما أسند إلى نون النسوة بُني على السكون ؛ فالتقى ساكنان فوجب التخلص من المنقائهما بحذف (١) أولهما وهو عين الكلمة التي هي الواو في "قُلْنَ"، والياء في "بعْنَ". والشاهد في قوله: " قُلْتُ ، وبعتُ " هو اتصال الفعل بضمير الفاعل " التاء " ، فبنى على السكون ، وحذفت عينه منعاً لالتقاء ساكنين.

أما الشاهد في قوله: "لم يَقُلْنَ ، ولم يَبِعْنَ " فهو أن الفعل المضارع قد بُني على السكون ؛ لاتصاله بنون النسوة كما هو حاله في الماضي ولم يتأثر بالجزم – فلما لزم بالمناء آخره على السكون ؛ اجتمع فيه ساكنان : عين الفعل ، ولامه ، فتُخلص من الستقائهما بحذف عين الفعل . والأصل في "لم يُقلْنَ" هو : "لم يقولُنَ" ، والأصل في "لم يَقلْنَ" هو : "لم يَبِعْنَ " . هذا رأى القدماء في الفعل الأجوف عند إسناده.

أما المحدثون فالشاهد عندهم في كل ما سبق هو تقصير الحركة الطويلة وتحويلها إلى حركة قصيرة .

ويمكن تمثيل ما سبق بأخذ مثال على كل حالة في ضوء المنهج الحديث كالآتي: إسناد الفعل " قال " البي تاء الفاعل :

⁽١) انظر مجموعة الشافية ٢ / ١١١ .

٢- استاد الفعل " بيبعُ " الي نون النسوة ثم جزمه :

(بنية عميقة)

وهكذا يكون حال كل فعل مضارع أجوف أسند إلى "نَ " نون النسوة ، أو "نا " الفاعلين .

وعلى القدماء صلى القاف (١) في " قُلْتُ، وقُلْنا، وقُلْنا " ؛ للدلالة على أن عين الكلمة المحذوفة هي الواو ، وكسر الباء في " بعث ، وبعنا " ؛ للدلالة على أن المحذوف كسرة . ورأوا أن عدم كسر الأول في " لَسْتُ " رغم أن العين فيها ياء ؛ لشبه " لَيْسَ " بالحرف في الجمود. أما المحدثون فيرون أن الضمة في "قُلتُ " ، والكسرة في " بعت النما هي عبارة عن الحركة التي أسقطت في الازدواج وردت إلى الفعل مرة أخرى ، أما عدم كسر الأول في " لَيس " ؛ فلأن ما حدث فيها كما يرى برجستر اسر (٢) هو تقصير للحركة المتركبة ويقصد بها الفتحة مع الكسرة " ai " ؛ فقصرت الحركة المتركبة " ai " وصارت فتحة قصيرة " a " ويرى د. كمال بشر (٦) أن هذا التقدير غير صحيح حيث إن الياء هنا ليست جزءاً من حركتين بل هي ومثلها الواو كما في نحو " حَوض " و " بَيت " صحوتان صامتان Consonants ، أو ما يسميان بالاسم أنصاف "حركات " ؛ لشبههما الواضح بالحركات في النطق .

وكذلك يرون حذف وسط الفعل الأجوف غير الثلاثي في الجزم كما في قولهم : "لم أُبَلَي " حذفت الياء للجزم "لم أُبالِ"، ثم كثر السـتعماله حـتى صـار كأنه لم يحذف منه شيء فأسكنت اللام وحذفت الألف؛ لالتقائها

^{(&#}x27;) انظر مجموعة الشافية ٢/ ٢٠٨.

⁽۲) انظر التطور النحوي لبرجشتراسر ترجمة د. رمضان عبد التواب ص ٦٦ .

⁽۳) انظر در اسات في علم اللغة ص ٩٤.

ساكنة مع اللام التي سكنت عرضا، ثم ألحق بها هاء السكت؛ مراعاة للحركة الأصلية، فالستقى ساكنان: "اللام"، و "هاء السكت"، فحرك الأول منهما، وهو اللام فصارت "لم أبلّه فرا في هذه الرؤية لا تتفق والمنهج الصوتي الحديث، فيرى علماؤنا المحدثون أن هذا الفعل تعرض إلى تقصير حركة آخره الطويلة يتضح ذلك من خلال نص د. إبراهيم أنيس (٢) الذي استعرضته سابقا والذي نص فيه على أن أصوات اللين تقصر مع الجزم كما في " يَرْضَ " ، و " يَسْمُ " ، و " يَرْمٍ " ، وهي ظاهرة مطردة في اللغة العربية تحسمها قواعد اللغة ، والواو ، والواء في الأفعال السابقة مثال (٢) من أمثلة الحركات Vowels في اللغة ، يُعنى بها الفتحة الطويلة "aa" ، والضمة الطويلة "uu"، والكسرة الطويلة "ii " وهو ما يشار إليه في التراث اللغوي عند العرب بحروف المد ، أما في نحو" ولد " ، " يلد " فهما اسمان ، ورمزان ، ويعرفان في الدرس الصوتي الحديث بأنصاف الحركات Semi Vowels ، ويعدان وحدتين في نظام الأصوات الصامتة .

ويمكن تمثيل ذلك كالآتي:

ا بالى جزم الفعل لم أبالِ تقصير حركة لم أبالْ ص ح+ص ح ص ص ح+ص ح ص ص ح+ص ح ص ص ح+ص ح ص ص ح+ص ص ص ح

(بنية عميقة)

عند تقصير حركة - كسرة - اللام اشتملت الكلمة على المقطع (ص ح ح ص) وهو ممتنع ؛ فلرم التخلص منه بتقصير حركته مما أدى إلى حذف الرمز الكتابي " الألف " الذي هو في الحقيقة الفتحة الطويلة المشكل بها الباء .

لم أبال التخلص من المقطع لم أبل الحاق هاء السكت لم أبله ص ح+ص ح ص ص

⁽۱) انظر مجموعة الشافية ٢ / ١١٢ .

⁽٢) انظر الأصوات اللغوية ص ١٥٧.

⁽٣) انظر دراسات في علم اللغة ص ٨٩، ١٣٤، ١٣٨.

بعد الحاق هاء السكت بالفعل انتهى الفعل بالمقطع (ص ح ص ص) وهو مقطع مديد مقفل بصامتين ممتنع وجوده إلا في حالتين _ ذُكرا في المقدمة _ فتم التخلص منه بستحريك الصامت الأول ؛ فتحول المقطع إلى مقطعين : الأول قصير مفتوح (ص ح) ، والثاني طويل مغلق (ص ح ص) فأصبح الفعل مكونا من ثلاثة مقاطع بدلا من مقطعين .

لم أَبْلَهُ لم <u>تحريك الصامت الأول</u> لم أَبْلَهُ من ح+ص ح ص من المقطع (ص ح ص ص) ص ح + ص ح +ص ح ص (بنية سطحية)

استاد الفعل الناقص إلى الضمائر:

وكما رأى القدماء حذف وسط الفعل الأجوف، فهم يرون أيضا حذف آخر الفعل الناقص للتخلص من الثقاء الساكنين _ وقد جرى هذا الحذف على الأصل عندهم _ وذلك عند اتصال الماضي بتاء التأنيث (١) الساكنة نحو: " رَمَتْ، وعَزَوَتْ " والأصل في يعذ إسناده إلى واو الجماعة أو ياء المخاطبة نحو: "يسرمون، ويغزون "، وارموا واغزوا "، والأصل في الأفعال السابقة هو: و "يغرون، واغروا "، حيث الثقى في الفعل واوان الأولى واو الفعل وهي لام الكلمة الساكنة ؛ لأن حركتها نقلت إلى ما قبله، و الثانية واو الضمير التي هي كالجزء (١) من الكلمة وهي ساكنة أيضاً ؛ لأن الضمة استثقلت عليها فحذفت، فاجتمع بذلك ساكنان، فلزم التخلص من التقائهما بحذف الأولى منهما "لام الفعل" وإنما خصت الأولى بالحذف دون (٢) الثانية ؛ لأن الأولى جزء من الكلمة، أما الثانية فكلمة مستقلة، وحذف الجزء أولى من الكلمة . أما الثانية فكلمة مستقلة ، وحذف الجزء أولى من القدماء .

⁽١) انظر شرح المفصل ٩ / ٢٨ ، ٢٨ .

⁽٢) انظر شذا العرف في فن الصرف ص ١٦٠.

⁽٣) انظر شرح شذور الذهب ص ٦٣.

ويرى المنهج الحديث أن سقوط اللام في كل هذه الأحوال الإسنادية هو واقع صوتي كما قرره الصرفيون ، " وقد سقطت اللام مع المزدوج بعنصريه ، وقد كان الموجود قبل الإسناد هو العنصر الأول من المزدوج أي أن الفعل بلا لام حتى قبل الإسناد ، ولكن عين الفعل أصبحت حركتها هي نفس الضمير الحركي (واو الجماعة أو ياء المخاطبة) فيما لامه واو أو ياء ، وأما الأفعال المنتهية بألف مثل " يرضى، ويسعى " فقد احتفظت بحركتها ولكنها قصرت بعد أن كانت طويلة كما هو موضح في الفعل " يرضى " فيما يلى :

Yarda uun Yarda uun Yarda wna مع ملاحظة أن الألف لا تمثل لام الكلمة كما قلنا مراراً بل هي أحد عنصري المزدوج، الذي ينتج عن وجود انزلاق الواو أو الياء ، أعني لام الكلمة " ('). ويرى برجشتراسر (') أن تقصير الحركات مطرد قبل حرف ساكن مثل " رَمَتْ " ، وأصلها " رَمَيْت " مؤلد تقصير الحركات مطرد قبل حرف ساكن مثل " رَمَتْ " ، وأصلها " رَمَيْت " مواصلها " رَمَيْت الله والمعالمة على المحدثون تقصير للحركة الطويلة " أو بمعنى آخر تجنب الشتمال الكلمة على المقطع الرابع (ص ح ح ص) ويمكن تمثيل ذلك كما يلى :

(بنية عمبقة) (بنية سطحبة) (أ) (بنية سطحية) (ب)

وقياسا على هذا الفعل وطردا للباب $(^{7})$ على وتيرة واحدة تغيرت صورة الفعل نفسه عند إسناده إلى ضمير الغائبتين ؛ فتحول من "رَماتا " (ص ح + \underline{o} ح) إلى "رَمَـتا " (\underline{o} ح + \underline{o} ح) ، بالسرغم من عدم وجود علة تدعو إلى هذا التحول أى :

⁽١) المنهج الصوتي ص ٩٢.

⁽٢) انظر التطور النحوي لبرجشتراسر ص ٦٥ .

⁽٣) انظر التطور اللغوي ص ١٠٥.

عدم احتواء الفعل على المقطع الرابع الداعي إلى ذلك ، وبالرغم من عدم وجود قانون صدوتي يدودي إلى هذا التحول ، إلا أن القياس وحده هو الذي أدى إلى تحويل الحركة الطويلة (ص ح) إلى حدركة قصيرة (ص ح) أي : من مقطع طويل مفتوح إلى مقطع قصير مفتوح .

ويسرى القدماء أن لام الفعل تحذف أيضاً عند إسناده إلى ياء المخاطبة كما في "اغْــزي " ، ذكــر ابــن جني (١) أن الأصل فيه هو " اغْزُوِي " على وزن " اقْتُلِي" ، فلما استثقلت الضمة على الواو ونقلت إلى الزاي قبلها ، التقت الواو ساكنة مع ياء المخاطبة بعدها ، فحذفت الواو ، للتخلص من النقاء الساكنين . وذهب المبرد^(٢) إلى أن الأصل أن تَثْبَــت الــواو قبل ياء المخاطبة – لولا التخلص من النقاء الساكنين – فتقول: "اغزوي". بيد أن تفسير كل هذا في ضوء المنهج الحديث مرجعه إلى نظام المقاطع الصوتية الذي يــؤدي إلى تقصير الحركة الطويلة ؛ نظرا لعدم السماح بوجود مقطع من مقاطع النوع الرابع أو الخامس على وجه التحديد ؛ للحفاظ على النسيج الصوتي للكلمة ، كما هو الحال في الأفعال السابقة حيث إن علماءنا المحدثين يفسرون ما حدث في كل من الأفعال : " يغزو ، ويرمي ، ويرضى " عند إسنادها إلى ضمير جماعة المذكرين " واو الجماعية " ، أو ضمير المخاطبة " ياء المخاطبة " في صورتي المضارع والأمر، بأن لام الفعــل قــد ســقطت (٢) مع المزدوج الحركي ، حدث ذلك قبل الإسناد ، وأن العنصر الأول من المنزدوج هو الذي كان موجودا قبل الإسناد ، وعليه فإن الفعل بلا لام حتى قبل الإسناد ، أما عن تغيير حركة عين الفعل التي كانت موجودة قبل الإسناد في الفعلين؛ فذلك لأن عين الفعل أصبحت حركتها هي نفس الضمير الحركي فيما لامه واو أو ياء ؛ فصارت ضمة في : " يغزون ، و يرمون ، واغزوا ، وارموا " ، وربما يكون ذلك مرجعه إلى المماثلة الصوتية بين الصوائت ، حيث حدث تأثر رجعي _ أي تأثر الحركة السابقة باللاحقة _ بين الفتحة في كل من الفعلين وبين الضمة الطويلة بعدهما ؟

⁽١) انظر المنصف لابن جني ١ / ٥٠.

⁽٢) انظر المقتضب للمبرد ص ٨١.

⁽٣) انظر المنهج الصوتي ص ٩١ : ٩٢ .

فتحركت كل من الناوي في "أيغزون ، وإغزوا " ، والميم في "يَرْمون ، وارْموا " بالضمة بدلاً من الفتحة "وهذه الموافقة بين الحركات ضرب من تجانس الصوت وانسجامه ليؤدي إلى الإسراع والخفة ، وهو منسوب لأهل البادية الذين يقتصدون في الجهد العضلي ، ويعمدون إلى سهولة إخراج الأصوات (١) ، أما الفعل المنتهي بفتحة طويلة " يَرْضَون ، وإرْضَوا " فإن عين الفعل قد احتفظت بحركتها عند الإسناد إلى واو الجماعة بسيد أنها قصرت بعد أن كانت طويلة ؛ وهذا هو السبب في وجود الفتحة القصيرة قبل واو الجماعة في هذا النوع من الأفعال وعند إسناد هذه الأفعال إلى ضمير المخاطبة فإن المماثلة الصوتية ذات التأثر الرجعي أيضا تحول حركة العين في كل منها إلى كسرة ؛ فتناسب ما بعدها .

ويرى القدماء أيضا أنه عند اتصال الماضي الناقص بواو الجماعة تقول: "رَمُوا "والأصل فيه "رَمَيوا" استثقلت الضمة على الواو فحذفت، فالتقت الياء والواو ساكنتين، فحذف تالياء التبي هي لام الفعل؛ منعاً لالتقاء الساكنين، ثم جعلت حركة الميم ضمة لمناسبة الواو بعدها فصار "رمُوا"، وكذلك "قضُوا" حدث فيها نفس ما حدث في "رمُوا"، ومن ذلك أيضاً الفعل، تلووا أو تعرضوا فإن الله كان بما تعملون خبيرا"("). إلا أن هذا الرأي أصبح واهناً في ضوء المنهج الصوتي الحديث الذي يسرى أن مسا حسد هنا ليس سوى تقصير للحركة الطويلة، ثم المماثلة الصوتية بين العسركات والتبي بعدها فصارت الفتحة ضمة وهو ما يسمني بالتأثر الرجعي.

توكيد الفعل بالنون :

" الينون " حرف من أحرف (⁴⁾ المعاني تلحق آخر الفعلين : المضارع ، والأمر لغيرض التوكيد وإخراجه عن الحال وتخليصه للمستقبل ولها صورتان : " ن " وتسمى

⁽١) انظر أصوات اللغة العربية د. عبد الغفار حامد هلال ص ٢٣٤ .

⁽٢) انظر مجموعة الشافية ٢٠٨/٢.

⁽٣) سورة النساء الآية (١٣٥).

⁽٤) انظر الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٦٥٣ ، والنحو الوافي ٤/ ١٦٩ .

نون التوكيد المشددة ، و "ن" وتسمى نون التوكيد الساكنة ، أو الخفيفة . و \bar{a}_{i} بالذكر أن أذكر هنا رأي أستاذنا د. عبد الصبور (١) في هذا الحرف الذي حار المنهج الصوتي في أن يضعم إلى عائلته المقطعية ، فتكوينه الصوتي (ص ص ح) في النون المشددة و هذا شكل مرفوض أساسا في اللغة ، وكذلك لم تعرف اللغة أداة تتكون من حرف و احد (ص) كما في النون الخفيفة ؛ من أجل هذا وذلك يرى أستاذنا أن حال النون الثقيلة هو حال الفعل الأمر في حاجة كل منهما إلى همزة الوصل للبدء بها ؛ نظر العدم إمكانية المنطق بالساكن في أول كل منهما ؛ لذا يتصور أن يكون الأصل في النون الثقيلة هو " أن " (a`nna) و لا أدري لماذا رمز للهمزة به و الأصل في همزة الوصل الكسر فالأولى أن يكون الرمز (i) بهمزة وصل في أولها لا تظهر مطلقا ؛ لأن النون مدرجة في الكلم دائما و لا يبتدأ بها ، فالهمزة دائما محذوفة في وصل الكلام . إذن فهي مكونة مصن مقطعين : الأول طويل مغلق (ص ح ص) a`n ، والنون الخفيفة مكونة مقطع و احد (ص ح ص) وسميت خفيفة ؛ لأنها ساكنة دائما و لا يصح تحريكها.

ويرى القدماء (٢) أن الفعل المسند إلى واو الجماعة ، أو إلى ياء المخاطبة إذا أكد بالنون فإنه يستعرض لحذفين : الأول : من بنية الفعل وهو حذف نون الرفع ؛ منعا لتوالى الأمثال .

والثاني : ليس من بنية الفعل وهو حذف الضمير المسند إليه الفعل ؛ منعا الالتقاء الساكنين . كما في نحو: "ينصرونن ، و تنصرينن "يصير كل منهما بعد الحذف : "تنصررن " ، وتنصررن " ، وقالوا : إن ضمة آخر الفعل الأول دليل على واو الجماعة المحذوفة فهي من جنسها ، وكسرة آخر الفعل الثاني دليل على ياء المخاطبة المحذوفة فهي من جنسها أيضا .

⁽١) انظر المنهج الصوتي ص ٩٨ .

⁽٢) انظر شرح ابن عقيل ١ / ٣٢ ، وشرح قطر الندى ص ٣٨ ، وشذا العرف ص ٥٧ .

أما تفسير هذا في ضوء المنهج الحديث (١) فهو أن الفعل قد تعرض لتغييرين متتاليين :

الأول : تغيير بالحذف عندما حُذفت نون الرفع منعاً لتوالي الأمثال فيصير : "ينصرونَ ، وتنصرينَ .

والتغيب الثاني: تغيير مقطعي عندما اشتمل الفعل في وسطه على مقطع مديد مغلق بصامت (ص ح ح ص) منتلو بصوت غيير متحرك في حالة الوصل ، وفي ذلك صعوبة تتجنبها اللغة عند أمن اللبس ؛ لذا لزم اختصار هذا المقطع وتحويله إلى مقطع طويل مغلق (ص حص) مما أدى إلى حذف نصف الضمير الحركي (u) في الفعل الأول المقابل للرمز الصوتي (ح) في وسط المقطع المديد ، وبقاء نصفه الآخر (u) في صـورة الضـمة القصـيرة التي هي حركة الراء ، فتحولت الصيغة إلى "ينصرُنَ " ، وكذلك حذف نصف الضمير الحركي (i) في الفعل الثاني ، وبقاء نصفه الآخر (i) في صــورة الكسرة القصيرة ؛ فتحولت الصيغة إلى "تَنصئرنَ " ، فكل ما حدث هو اختصار لضيمير الجماعة الحركي من (uu) إلى (u) ، ولضمير المخاطبة الحركي من (ii) إلى (i) ، وعليه فإن المسند إليه في الجملة ما زال باقيا ، ولكنه متمثل في صورة الضمة القصييرة . الموجودة على أخر الفعل فهي ركن الإسناد وهذا عكس ما رأه القدماء من أن الضمير قد حُذف في الفعلين وبقيت الضمة والكسرة دليلا على كل من واو الجماعة، وياء المخاطبة ، والحقيقة الصوتية تُنص على عدم الحذف ، وأن ما حدث هو فقط تقصير للحركة الطويلة ، فالواو والياء المحذوفتان ما هما إلا الرمز الكتابي الذي يعبر عن طول الحركة إذ هما ليسا صوتين من أصوات الكلمة ، ولعل الذي دفعهم إلى القول بالحذف هو خلطهم بين الرمز الكتابي والصوت ، ولعل الواعين منهم قد فطنوا إلى ذلك عندما قالوا بأن الحركة بعض الحرف . وقد قام هذا البعض مقام الكل بسبب صوتي وظيفي يتفق مع النظام المقطعي للغة العربية . ويمكن تمثيل ذلك كالآتي :

⁽١) انظر المنهج الصوتي ص ١٠١ ، وبحوث ومقالات في اللغة ص ٣٨ .

⁽٢) انظر دراسات في علم اللغة ص ١٨٩.

Yan/su/ruu nna حذف Yan/su/ruu nna حذف Yan/su/ruunna من حص+ص ح + ص ح ص + ص ح ص ص حص ص حص ع ص ص ص ص ص ص

ح+*ص ع ص*+ص ح Tan/su/rin/na

Tan/su/rii nna

Tan/su/riin/nna

ص ح ص+ص ح+<u>ص ح ح ص</u>+ص ح < ص ح ص+ص ح+<u>ص ح ص</u>+ص ح

ح <u>ص ح ص</u> اص ح (بنية سطحية)

(بنية عميقة)

ومن الشواهد على هذا الحذف في القرآن ما جاء في قوله تعالى: "ولا يَصُدُنَك عن آيات الله بعد إذ أُنزلت إليك .. "(١) وقوله: "ولئن أخرنا عنهم العذاب إلى أُمَّة معدودة لَيقولُن ما يحبسه ."(١) ، والأمثلة في القرآن كثيرة، والشواهد في الآيات السابقة على الترتيب:

"لا يصدُّنُّكَ ، ليقولُن ، لتفسدُن " و الأصل فيها : " لا يصدوننَّك، ليقولونن ، لتفسدونن " .

حذف نون التوكيد الخفيفة:

ساعرض أو لا لرأي القدماء في هذه المسألة ، فأعقبه بتحليل لها في ضوء المنهج الحديث .

يقول سيبويه: "إذا كان بعد الخفيفة ألف ولام، أو ألف وصل ؛ ذهبت كما تذهب واو يقل الالتقاء الساكنين"(") والحقيقة أنه لم يحدث حذف في "يقُل " وإنما قصرت الحركة الطويلة ؛ للتخلص من المقطع (ص ح ح ص) كما وضحت من قبل ومن أمثلة حذف النون قولك في: "إضربن القوم يا هذا "إذا وصلتها: "اضرب القوم "فتحذف نون التوكيد الخفيفة هنا ولا تحركها(أ)، بيد أن علة الحذف هنا تختلف عند القدماء عنها عند المحدثين، وليرى القدماء أن علة الحذف منعًا لالتقاء الساكنين، بالرغم من أن

⁽¹) سورة القصيص من الأية (AY) .

⁽٢) سورة هود من الأية (٨).

⁽۳) الكتاب ۳ / ۵۲۰ .

^{(&}lt;sup>‡)</sup> انظر الكتاب ٣ / ٥٠٤ : ٥٠٥ ، و الإنصاف ٢ / ٦٥٩ .

الحــذف لفظــا وخطاً هنا لم يجرعلى الأصل عندهم ، إذ الأصل أن يقع في حروف المد فقــط ، أما المحدثون فيرون أن العلة هي التخلص من مقطع يأباه النظام الصوتي للغة ، ويمكن تحليل أو تمثيل ذلك كالآتي :

لاحظ أنه في حالة الوصل اشتمل الكلام على مقطع تأباه اللغة العربية في هذا الموضع وهو المقطع المديد المغلق بصامتين والذي ميزته بوضع خط تحته وتظليله وهو (ص ح ص ص) وهو من النوع الخامس الذي لا يُسمح به هنا ؛ لذا فقد لزم المتخلص منه لا بتقصير حركته - لأنه ليس من النوع الرابع - ولكن بحذف أحد الصامتين (ص ص) اللذين يشتمل عليهما المقطع ؛ نظرا لأنهما متلوان بصامت ثالث ، واللغة لا تسمح بتوالى ثلاثة صوامت .

ومن ذلك أيضا قول الأضبط بن قُريع السعدي (١):

ولا تُهينَ الفقيرَ علَّكَ أنْ تركعَ يوماً والدهرُ قد يرفَعه .

الشاهد هنا هو " لا تُهينَ " هذه هي البنية السطحية له ، أما البنية العميقة فهي " لا تُهينَـن " ، حيـث حذفـت منه نون التوكيد الخفيفة ؛ منعاً لالتقاء الساكنين عند القدماء ، وللـتخلص من المقطع (ص ح ص ص) ؛ منعاً لتوالي ثلاثة صوامت خالية من الحركة عند المحدثين. ومن القرائن الدالة على الوجود العدمي للنون هنا قرينتي : الوجود الفعلي أو الإيجابي للفتحة الدالة عليها ، وبقاء الياء التي كان يجب حذفها لأن الفعل مسبوق بلا الناهية الجازمة . ويمكن توضيح ما حدث في الشاهد كالآتي :

⁽١) انظر شذا العرف ص ٥٨ ، ص ١٦٠ ،و النحو الوافي ٤ / ١٨١ .

بيد أن الرأي الشائع في هذا الموضع أن يكون حذف النون حذفا لفظيا فقط وتثبت خطا كما في: لا تتعودن الحلف ، ولا تُصدّقن الحلاف . أما عن رأي المحدثين فيقول أ . عباس حسن : " ولا داعي في هذه الصورة لحذفها كتابة _ في غير الضرورة _ كما يرى بعض النحاة ... لأن هذا الحذف قد يوقع في لبس أو احتمال يحسن الفرار مسنهما "(۱). كما أنه يفضل الرأي القائل بتحريك النون بالكسر دون حذفها ؛ لأن التحريك بالكسر أخف وأبعد من اللبس ، هذا بالإضافة إلى أنه في بعض أمثلة قليلة إلا أنها بالرغم من قلتها مسايرة للأصل .

وإن كنيت أرى خلاف ذلك حيث إن حذفها من اللفظ أفضل من وجودها مادامت توجيد القرائين الدالة عليها ، ومادام النظام المقطعي الصوتي لا يسمح بوجودها فما من داع لبقائها . والله أعلم .

٢ - الحذف في بنية الاسم لفظاً وخطاً:

<u> حذف و او مفعول :</u>

لعل رأي القدماء في هذه المسألة يتلخص في قول المبرد: "فإن بنيت مفعولاً من السياء أو السواو، قلت في ذوات الواو كلام مقول، وخاتم مصوغ. وفي ذوات الياء: ثوب مبيع ، وطعام مكيل ، وكان الأصل : "مكيول، ومقوول"، ولكن لما كانت العين ساكنة كسكونها في يقول ، ولحقتها واو مفعول ، حذفت إحدى الواوين لالتقاء الساكنين ، و"مبيع " لحقت الواوياء وهي ساكنة ، فحذفت إحداهما لالتقاء الساكنين". (٢) وقد اختلف السنحاة في تحديد الساكن المحذوف ، فذهب الخليل وسيبويه (١) إلى أن المحذوف "واو مفعول" لأنها زائدة وعين الفعل أصلية ، وحذف الزائد أولى من حذف الأصلي . وذهب الأخفش إلى أن المحذوف هو "عين الفعل" ؛ لأنه إذا التقى ساكنان وكان الأول حرف مد

⁽۱) النحو الوافي ٤ / ١٨١.

⁽١) المتقضب لأبي العباس المبرد، ١٠٠/١.

^(ً) انظر الكتاب ٣٦٣/٢ ، واللباب ٣٥٩/٢ ، وهامش (٢) من نفس الصفحة، والمنصف ٢٨٧/١ ، وشرح المفصل ٢٠/١ ، والمدخل إلى وشرح المفصل ٢٠/ ٤٥٤ ، والمدخل إلى علم الصرف د. عبد العزيز عتيق ص ٨٨ ، والتطبيق الصرفي د. عبده الراجحي ١٨٥ .

حـنف الأول. وقيل (۱) إن علة جعل المحذوف " واو مفعول " عند سيبويه ؛ لأن علامة السـم المفعول عنده هي الميم دون الواو ، وعلة جعل المحذوف عين الكلمة عند الأخفش؛ لأن أصـل الحـنف عـنده إذا التقى ساكنان أن يكون الأول إذا كان حرف مد . ويرى د.عـبد الصـبور أن المحذوف هو عين الفعل ، ويخالف الرأي القائل بحذف واو صيغة مفعول ؛ لأنه بسقوط هذه الواو لا تؤدي الصيغة وظيفتها ؛ ولكن بحذف عين الفعل تبقى "مقـول " كمـا هي دالة على المفعولية ، وتُقلب الضمة الطويلة في " مبوع " إلى كسرة طويلة تحقيقا الصيغتين صيغة واوي الأصل ، ويائية ؛ فيقال " مبيع " بدلاً من " مبوع "، ومـا حـدث في الصيغتين هو الانزلاق الذي بسببه حذفت كل من الواو والياء ، وبقيت الضـمة الطويلـة ، والكسـرة الطويلـة ، فسـقوط الواو والياء تم دون أدنى زيادة قي موضـعهما ، ولكـن الـتحول فـي الفعلين تم على الصورة التالية : wuu في النهول"، wuu ح ii في " مبيع " .

ويمكن تمثيل ما حدث على أحد الفعلين كالتالى:

ومن الملاحظ هنا اتحاد طريقة التخلص ؛ _ عند كل من القدماء والمحدثين _ حيث وقع التخلص هنا بالحذف وإن اختلفا في التعبير عن المحذوف ، فالقدماء يعبرون عينه بالواو ، والمحدثون يعبرون عنه بالحركة الطويلة _ وقد كان التخلص في بنية الفعل بالحذف عند القدماء ، وبتقصير الحركة عند المحدثين .

ويمكن تفسير علة الحذف هنا ؛ بأنه قد اجتمع في الكلمة حركتان طويلتان بمصطلح المحدثين ، أو أربع حركات بمصطلح القدماء ، وهذا ممتنع في اللغة العربية لذا كان التخلص بالحذف والله أعلم .

⁽١) انظر مجموعة الشافية ٢ / ٢٠٧ .

على أنه قد ورد عن العرب استعمالهم لبعض هذه الصيغ على الأصل دون حدف فقالوا: مسك مَدْوُوب ، وثوب مصورُون. وقالوا : طعامٌ مكيُول ومزيوت ، وتفاحة مَطْيُوبة ، ومما ورد في الياء على الأصل أكثر منه في الواو حيث إن بني تميم يثبتون واو مفعول فيما عينه ياء فيقولون : مبيُوع ، ومخيُوط، ومكيول ، ومديون .

كما أن بعض هذه الصيغ أيضاً مسموع بها في مصر فهم يقولون : ثوب معروب. أي به عيب ، ورجل مهيوب ، أي : يهابه الناس ، ورجل مطيور أي : ليس به عقل ، ورجل مهووس ، أي به هوس .

حذف ألف المصدر " إفعال" ، "استفعال" :

قال ابن مالك:

وألف الإفعال واستفعال أزل لذا الإعلال والتاء الزم عوض. (١)

يرى القدماء أنه عند بناء المصدر من الفعل الرباعي الأجوف الذي على وزن "أفعل "فابن ألف المصدر تحذف؛ للتخلص من التقاء الساكنين، ويعوض عنها بناء مربوطة في نهاية المصدر كما في : إقامة، وإبانة ، وهما مصدران من الفعلين "أقام" ، و"أبان "الأول معتل العين بالياء والأصل في المصدرين السابقين (٢) : " إقروام ، وإينان فطرحت حركة عين الكلمة إلى الفاء قبلها ففتح ما قبل العين ؛ فقلبت كل منهما ألفا لتحركها بحسب الأصل ، وانفتاح ما قبلها بحسب الآن فالمتقى ألفان ساكنان : الأولى منقلبة ، والثانية ألف " إفعال " التي زيدت عند بناء المصدر ، فلزم التخلص من إحدى الألفين بالحذف منعا من التقاء الساكنين ، وعُوض عنها بستاء مربوطة في نهاية المصدر ، وقد تحذف (٢) هذه التاء للإضافة نحو : إقام الصلة ، وبعضهم يحذفها مطلقا ، وعلى القول في "مبيع" و"مقول" فقد ذهب الخليل الصلة ، وبعضهم يحذفها مطلقا ، وعلى القول في "مبيع" و"مقول" فقد ذهب الخليل

^{(&#}x27;) حاشية الصبان ٤ / ٣٢٢.

^() انظر المقتضيب ١٠٤/١ ، وشدا العرف ٧١. وقد رجح الحملاوي حذف الألف الثانية التي هي ألف الإفعال؛ لقربها من الآخر ، انظر شذا العرف ١٠١٠.

 $^{^{(7)}}$ انظر شذا العرف في فن الصرف ص ٧١ .